

ضياع الضياع السلطانية في العصر البويهى (332-445هـ)

دراسة تاريخية اقتصادية

د. جمعة عبدالله ياسين / جامعة كركوك / كلية التربية للعلوم الانسانية

د. قحطان عدنان بكر / جامعة الأنبار / كلية التربية للبنات

المقدمة :

كانت الضياع السلطانية التابعة للخلافة العباسية، ضياعا مهمة وواسعة يتركز وجودها في مناطق واسعة من ارض الخلافة العباسية ، خصوصا في العراق والمغرب وإيران، لكن اغلبها كان تابعا لأرض السواد في العراق ، كما وان دراسة هذه الضياع دراسة مهمة، باعتبارها موارد تعد رئيسية تدر في بيت المال الخاص وبيت المال العام وما تطلبه ذلك مع استحداث أمور لها علاقة مباشرة بهذا الضياع

وكان العصر البويهى عصر تسلط على الخلافة العباسية وقد تكالبت على الضياع السلطانية،

ضياع الخلافة العباسية، خاصة في العراق مركز الخلافة العباسية، لذلك يلقي بحثنا الموسوم ضياع الضياع السلطانية في العصر البويهى (332-447هـ) كدراسة تاريخية اقتصادية لما له من أهمية كبرى في تاريخ العصور العباسية عامة وفي تاريخ العراق في العصور الوسطى خاصة ، وتبين الدراسة مصائر أصقاع لأراضي زراعية لملاك جدد في هذا العصر.

كذلك يلقي بحثنا الضوء في معنى واصل الضياع السلطانية وحتى سنة (

445هـ) كدراسة

تاريخية اقتصادية لما لهذه الضياع من أهمية وتبين الدراسة أصل هذه الضياع وكيفية تكوينها والتغيرات التي حدثت عليها .

الدراسة مقسمة الى فصلين، الأول يدور حول معنى واصل الضياع السلطانية وحيث وضع البحث معنى الضياع السلطانية وحدودها الجغرافية، واهم مواردها قبل وأثناء العصر البويهى وأضواء عامة لأهم الضياع السلطانية قبل العصر البويهى .

وكان الفصل الثاني مكرس لدراسة "ضياع الضياع السلطانية في العصر البويهى ، ابتداء من تأسيس النظام الاقتصادي والبويهى وتأثيره على الضياع السلطانية، ثم الترابط بين مفهوم الاقطاع وضياع الضياع السلطانية، ويلقي الضوء على تنظيم الضياع السلطانية، وحكمها ثم ارتبط مفهوم الحماية الخاصة بالضياع



السلطانية واخير يوضح وضع الضياع السلطانية في ظل الصراع بين الوالي والمقطع .

لذلك سيتناول البحث في الصفحات القادمة كيفية ضياع الضياع السلطانية , بسبب فوضى الإدارة البويهية لبلاد الخلافة العباسية.

الفصل الأول

معنى واصل الضياع السلطانية

أ- معنى وحدود الضياع السلطانية:

يعرفها الجهشيارى بأنها الأراضي التي استولى عليها العباسيون من الأمويين⁽¹⁾. وكانت تلك الأراضي على حد رواية البعقوبي (ت 284هـ) بأنها الأراضي الصوافي التي استولى عليها معاوية بن ابي سفيان , وجعلها ملكاً له بدلاً من كونها ملكاً عاماً للمسلمين⁽²⁾.

وقد توسعت بمرور الزمن أي طيلة العصر الأموي (41-132هـ) والعصور العباسية (132-332هـ)⁽³⁾, أما عن طريق الشراء أو الإلجاء⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

وكانت الضياع السلطانية منتشرة في مختلف أنحاء العراق في السواد بجوار بغداد والكوفة والبصرة و واسط⁽⁶⁾.

ومن الأراضي المسترجعة من البطيحة⁽⁷⁾, وحول الموصل⁽⁸⁾ ومملاً شك فيه, أن غنى أراضي العراق من جهة, وكون العراق مركز الخلافة العباسية, هما ابرز سببات وجهان لتركز وحدود الضياع السلطانية فيه. وأما حدود الضياع السلطانية, فهي كانت منتشرة في مناطق واسعة من العراق والاحواز⁽⁹⁾, والمشرق والمغرب⁽¹⁰⁾, وأطلق عليها تسميات مختلفة فهناك ضياع الخاصة⁽¹¹⁾, والضياع العامة⁽¹²⁾, والضياع العباسية⁽¹³⁾, والضياع الفراتية⁽¹⁴⁾, والضياع المرتجعة⁽¹⁵⁾.

ومن العرض السابق, نفهم أن معنى الضياع السلطانية, هي الأراضي التي استولى عليها الخلفاء الأمويين وكانت في واقع الأمر ملكاً عاماً للمسلمين, وبالتالي استولى عليها الأمويون, ويمجئ الخلفاء العباسيين ورثوها كونهم الخلفاء الجدد, ويظهر أن أغلبها كان في العراق ولذلك ستنصب الدراسة على الضياع السلطانية في العراق في العصر البويهي (332-445هـ), وبالتالي نفهم مصيرها على يد المحتلين الجدد للخلافة العباسية.

ب- موارد الضياع السلطانية:

لقد كانت الضياع السلطانية تشكل مورداً مهماً يدخل إلى بيت مال الخاصة: ففي عهدي الخليفين العباسيين المعتضد بالله والمكثفي بالله, كان تحمل موارد الضياع السلطانية إلى بيت المال الخاصة وبهذا العدد يرى مسكويه ((أن أموال الضياع والخراج بالسواد والاهواز والمشرق والمغرب)) كانت 64.83.000 دينار⁽¹⁶⁾.



وفي عام (306هـ/918م) بلغ وارد الضياع الخاصة كونها جزءاً من الضياع السلطانية حوالي 516.447 دينار⁽¹⁷⁾.

ودرت الضياع الفراتية في نفس السنة (617.126 دينار)⁽¹⁸⁾ أما الضياع العباسية ماعدا ضياع واسط فقد كان مواردها 124.760 دينار⁽¹⁹⁾.

أما بالنسبة الى واردات الضياع المستحدثة فقد كانت 289.36 دينار⁽²⁰⁾.

وبلغ مجموع واردات الضياع السلطانية على اختلاف انواعها في جميع المناطق (1.768.15) دينار.

كان ذلك عام (306هـ) وقد بلغ وارد الضياع المورثة في عهد المقتدر بالله مايزيد على ثمانين الف دينار⁽²¹⁾.

من كل ما تقدم نفهم أن الضياع السلطانية شكلت مصدراً أساسياً لبيت مال الخاصة، مما فصل مصروفات الخلافة عن مصروفات بيت مال العامة، وبالتالي نفهم مدى الترف الذي حصل في العصر العباسي خاصة من (132-332هـ).

بالنسبة الى موارد الضياع السلطانية الواسعة التي كانت تمتد في مختلف الأراضي العباسية في العراق وخارجة، وقد بلغ واردها بالإضافة إلى وارد الاوقاف ما مقداره (1.768.15) دينار في السنة⁽²²⁾. ويخبرنا ابن حوقل عن واردات الضياع في العراق سنة (358هـ/968م) بما نصه:

مقادير

الضياع

الأموال

- 1- ضمان العراق من تكريت إلى واسط وأعمال الكوفة 30 مليون درهم
 - 2- البصرة ومصالحها وضمن البحر ملايين درهم
 - 3- خراج نصيبين وأعمالها 6 ملايين درهم
 - 4- خراج ضياع الحمدانيين مليون درهم
 - 5- الموصل خراج الحنطة والشعير 5 ملايين درهم
 - 6- باعر بابا 4 ملايين درهم
 - 7- باز بدي مليون درهم
 - 8- باهدرا مليون و 500 ألف درهم
 - 9- جزيرة ابن عمر وحيل باسورين مليون ونصف درهم
 - 10- خراج الحبوب الأخرى والقطاني 150.000 ألف درهم⁽²³⁾.
- ويذكر المقدسي انه قرأ بنفسه كتاباً في خزانة عضد الدولة البويهى 338-372هـ/949-982م

كتابا جاء فيه ((ان اثمان غوال(ج - غله)السواد(86.780.000)درهم ومن أبواب المال الاخرى)) بالسواد(4.00.800)درهم، وخراج دجله (28.500.000)درهم⁽²⁴⁾ وفي جريدة علي بن عيسى المقدمة سنة(306هـ/918م)يقدم موارد الضياع السلطانية بما يلي:

الموارد الضبعة

الخاصة(استثناء الضياع حول واسط.....	516.447دينار
الفراتية.....	617.126دينار
العباسية(استثناء الضياع حول واسط).....	144.760دينار
المستحدثة.....	289.036دينار ⁽²⁵⁾

وكانت موارد الضياع السلطانية في الاحواز حسب قول العامل يوازي موارد بقية الضياع السلطانية⁽²⁶⁾.

وما لاشك فيه ان الكثير من العمال كانوا يتغاضون عن خراج بعض الضياع، كما كانوا يأخذون نسبة مخفضة من البعض الآخر⁽²⁷⁾. واغلب ذلك كان يحدث لأهم الضياع السلطانية لتلك التي تقع على الفرات (الفراتية)⁽²⁸⁾.

ج-ادارة دواوين الضياع السلطانية:

استحدثت دواوين في العصر العباسي، لإدارة الضياع السلطانية فيروني لنا الصابي (ت448هـ/1056م)، أن مخلص بن أبان الكاتب كان يتولى إدارة الضياع العامة وكان يتولى فرج بن زياد الضياع الخاصة في عهد المأمون (29). وكانت إدارة تلك الضياع أحياناً تجمع لشخص واحد، كما هو الحال عندما تولى صالح صاحب المصلى إدارة القطائع في الجانب الشرقي، ببغداد سنة (151هـ/768م) (30).

وفي عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله، وتحديدًا في وزارة أبو القاسم ألقاقي، كانت مهمة إدارة دواوين الضياع الخاصة والمستحدثه مناطه بأسحاق ابن علي الفنائي⁽³¹⁾.

وكان لام المقتدر بالله على سبيل المثال ديوان خاص لإدارة ضياعها الخاصة وحسب وصف مكتوب مسكويه⁽³²⁾.

ويظهر أنه كانت كل ضيعة أو مجموعة ضياع توكل مجموعة إدارتها إلى عامل يضمن خراجها، أو يعطيها بالضمان إلى شخص آخر⁽³³⁾.

ويظهر إن الخلافة العباسية اعتادت أن تضمن ضياعها الخاصة، للحصول على مبالغ ترفد بين المال الخاص التابع لمؤسسة الخلافة⁽³⁴⁾.



وفي عام (322هـ/933م) جمعت إدارة دواوين الضياع الخاصة المستحدثة والعباسية والفراتية وضياع المخالفين لابي العباسي الخصيبي⁽³⁵⁾. ونستخلص من ذلك، إن للضرورات الاداريات المعقدة في العصور العباسية استحدثت تلك الدواوين ولاشك ان عمليات الفصل في تشكيل مؤسسات ادارية خاصة تابعة الى دار الخلافة لها خصوصيتها في كيفية ادارتها واستحصال او استيفاء الضرائب، والموارد وارسالها الى بيت المال الخاصة، وبالتالي ندرك مدى الترابط الإداري بين الدواوين تلك، ودواوين إدارة الضياع بيت مال الخاصة في دار الخلافة العباسية ببغداد.

د-اضواء على اهم الضياع السلطانية قبيل وبداية العصر البويهي:

كانت الضياع السلطانية كما اسلفنا تدر موارد كبيرة لدار الخلافة، لذلك كانت أحيانا تضمن بدليل ان عبدالله البريدي ضمن الضياع الخاصة. وفي احيان كثيرة كانت الضياع السلطانية تباع كي يغطي ثمنها بعضها من احتياجات الدولة، حيث كان الوزراء يبيعون بعضها عندما لا يتمكنون من توفير الأموال لسد حاجات الدولة الملحة كما حصل سنة (317هـ/929م)، عندما باع الوزير ابن مقلة قسما من الضياع السلطانية⁽³⁶⁾. وكان الوزير الحسين بن قاسم عجز عن التخلص من الأزمة المالية التي حدثت عام (319هـ/913م) لذلك باع ضياعاً سلطانية بمبلغ (500) ألف دينار⁽³⁷⁾.

وكان الوزراء في بعض الأحيان يقطعون بعضاً من الضياع السلطانية ويضيفونها الى أملاكهم الخاصة، كما حصل عند أصناف الاخوان ابو الحسن وابو العباس ابنا الفرات، اقطاعاً (30 ببدر) بنواحي واسط منها ما يعرف (بببدر اليهودي) حيث ما قيمته سنوياً (50 ألف درهم)⁽³⁸⁾.

وقد اصبح ضمان هذه الضاع امراً شائعاً في هذه الفترة، حيث كان وارد الضياع السلطانية المضمنة في السواد والاهواز والمشرق، يقرر في بيت مال الخاصه⁽³⁹⁾. وخير مثال على ذلك عندما قام حامد بن العباس سنة (306هـ/918م) بضمان اعمال الخراج والضياع الخاصة والعامة والمستحدثة والعباسية والفراتية بالسواد والأهواز واصبهان⁽⁴⁰⁾. وقد ضمن الضياع السلطانية باصبهان في تلك السنة بمبلغ (100 ألف) دينار سنوياً⁽⁴¹⁾.

وتتكرر الأزمات الاقتصادية في الربع الأول من القرن الرابع الهجري بالنسبة لمؤسسة الخلافة العباسية، ففي سنة (320هـ/932م)، حيث تم بيع الكثير من الضياع السلطانية بمبلغ (500 ألف دينار)⁽⁴²⁾.

وبهذا الشأن باع الوزير ابن مقلة ضياعاً سلطانية بمبلغ (2.4000.00) أي مليون و400 ألف دينار، كان هذا سنة (321هـ/933م)⁽⁴³⁾..

ورغم تكرار حالات البيع في الضياع السلطانية فقد بقيت ضياع واسعة من الضياع الخاصة والمستحدثة العباسية والفراتية، يعيد خلع الخليفة القاهر بالله سنة (322هـ/933م)⁽⁴⁴⁾.

وقد استلبت البويهيون الضياع السلطانية بعد تغلبهم على مؤسسة الخلافة سنة (334هـ/945م)، من قبل معز الدولة البويهي، ليجرد الخلافة العباسية من ممتلكاتها الخاصة المتعلقة بالضياع السلطانية ولكي تفقد قوتها البالية ذات التأثير الاقتصادي على الجند الأتراك، وقد منح الخليفة العباسي إقطاعاً صغيراً محل الضياع⁽⁴⁵⁾. وقد استمرت تدهور الأوضاع الاقتصادية العامة للخلافة العباسية، خاصة بعد فترة التغلب البويهي على الخلافة العباسية، ففي عام (334هـ/945م) استولى معز الدولة البويهي على الضياع السلطانية التابعة للخلافة وتم إقطاعها إلى قواده وخواصه⁽⁴⁶⁾.

- ضياع الضياع السلطانية في العصر البويهي (334-447هـ)

أولاً: نظام الإقطاع البويهي ومصير الضياع السلطانية:

الحقيقة أن الإقطاع البويهي في العراق بدأ منذ بداية التسلط البويهي على الخلافة العباسية (334هـ)، فالمستشرق (بيكر) يرى أن الجند الأتراك الذين التحقوا بالجيش العباسي بمكان العرب استحوذوا على إقطاعات كبيرة منحت لهم عوضاً عن مرتباتهم لأن الدولة كانت عاجزة على منحها أيهم⁽⁴⁷⁾. وبهذا الشأن يرا المستشرق (كلود كاهن) إن مصير الكثير من الضياع السلطانية تلاشى، لأن الكثير من تلك الأراضي كانت تمنح جزء من الضريبة، وصرنا نسمع الكثير من ملاك الأراضي كانوا يهملون دفع أجور الضرائب للحكومة قبل التسلط البويهي⁽⁴⁸⁾.

وقد اعتبر الدوري إن تلك الضريبة المفروضة على ملاك الأراضي هي بداية نشوء (الإقطاع الجديد) في العصر البويهي، مما شكل عبئاً مادياً على خزينة الدولة وبالتالي ضعفت الدولة في دفع رواتب الجند فمُنحت الضياع لهم⁽⁴⁹⁾.

ويرى الدوري أيضاً إن الأتراك هم الذين حصلوا على تلك "الضياع" "الإقطاعات" في بداية الحكم البويهي⁽⁵⁰⁾.

ونظرة شاملة لمشكلة إعطاء (الضياع) كانت كنتيجة لفشل النظام المالي في الدولة، وبالتالي إلى ظهور نظام "الإلجاء" عند ذاك أصبح العبيد من (ملاك الأراضي)، (أصحاب ضياع كبيرة) استولوا عليها مثل الهاشميون وكبار الكتاب في مؤسسة الخلافة العباسية، وبالتالي بمجيء البويهيين إلى العراق، استولت على تلك الأراضي. حيث منحوها إلى كبار قادتهم وضباطهم⁽⁵¹⁾.



وعلى كل حال، فإن (معز الدولة) منح أمير الأمراء ضياع والى قاداته العسكريين، وبخصوص ذلك يخبرنا مسكويه انه في سنة (334م) فإن الديالمة سببوا مشاكل إلى معز الدولة البويهى لذلك منحهم الأموال ثم ((الضياع)) إلى قاداته ومساعديه وخاصته ومماليكه الأتراك حيث منحهم (ضيعة السلطان) .
وكان ابن شيرزاد قد طالب بحق بيت المال في المقاطعات الخاصة المرتبطة (بضياع الرعايا) ⁽⁵²⁾ ...

وكنتيجة لذلك فإن الجزء الأكبر من السواد أصبح بمرور الزمن خارجا عن تنظيم وإدارة جامعي الضرائب (والأموال) .
ويعد وصف مسكويه ان دون خبرته ومعلوماته الشخصية بنفسه ولربما اعتمد على بعض الوثائق الرسمية المعاصرة.

وعلى كل حال فإن أول (الإقطاعات) "الضياع" منحت الى ابن شيرزاد الذي كان ممتلكا لإقطاعات كبيرة وطبقا لما ذكره مسكويه فإن ابن شيرزاد ترك وضيعة الكتابة لمعز الدولة، والتحق بخدمة ناصر الدولة في شهر شعبان (334م) ⁽⁵³⁾. وقد منحت "ضياع" كقطائع الى هؤلاء (الجند الأتراك) من مناطق قناة الخالص والنهروان في تلك السنة من قبل ناصر الدولة البويهى ⁽⁵⁴⁾.

لذلك حدثت صراعات بين معز الدولة وناصر الدولة في شهر شعبان (334هـ) وهذا يقودنا الى استنتاج مفاده ان مصير تلك الضياع كان على شكل إقطاعات في شهر شعبان في سنة (334هـ) الموافق آذار/946م ⁽⁵⁵⁾.

والحقا بتلك الضياع الممنوحة فإن العديد من الأشخاص منحوا اقطاعات خاصة (الخواص) و (الأتراك)، كأمرأ الديالمة أو (أمرأ الأتراك) ⁽⁵⁶⁾ ..

والخواص الآخرون كانوا يأترون من قبل معز الدولة ولربما أيضا كانوا من الموظفين الإداريين الديالمة أو الأتراك الذين ذكرناهم أعلاه فإن ملكيات "الضياع" - الإقطاعات الممنوحة، في مطلع الحكم البويهى، ان نفترض ملاكها كانوا من الموظفين الاداريين والعسكريين الديالمة والأتراك، عند ذلك فإن الأراضي "الضياع" منحت كإقطاع منحة من السلطان لذلك كانت تسمى (ضيعة السلطان) وكذلك كانت تسمى (بضيعة الخليفة) أو (الضيعة الخاصة) أو (الضيعة الفراتية) ، كانت مقاطعة كبرى تابعة للخليفة بشكل مباشر ورئيسي في السواد ⁽⁵⁷⁾.

لكن تلك الأراضي أي "الضياع" كانت تابعة لبيت المال العام منذ مطلع القرن العاشر الميلادي ⁽⁵⁸⁾. وكان الجزء الأعظم منها بيد الضباط ، والتجارة فيما بعد، ثم منحها معز الدولة البويهى إلى قاداته حيث أقرأ الخليفة ذلك بسبب سيطرة معز الدولة عليه ⁽⁵⁹⁾.

على سبيل المثال كانت (ضيعة المستنترين)، كانت مقاطعة أو ضيعة خاصة بيد معز الدولة ⁽⁶⁰⁾.

وسرعان ما أصبحت ملكاً خاصاً به، وبالنسبة إلى (الضيعة ابن شيراز) كانت تبعتها إلى ضيعة السلطان معز الدولة (ضيعة المستنيرين) لذلك كانت تسمى (بحق السلطان).

كون السلطان البويهى منحها لخاصته وقادته، وقد بقيت مناطق كثيرة من السواد خارجة عن قطاع السلطان البويهى، بدليل إن معز الدولة البويهى فرض ضريبة على البريدين الذين كانوا يسيطرون على البصرة واسط والبطائح، وكان مقدار الضريبة حوالي (160 مليون درهم) وقد منح السلطان البويهى أبو القاسم البريدي "إقطاعاً" ضريبياً لـ سلطاناً لخضوعه لسيطرته⁽⁶¹⁾. وكانت البطائح تحت سيطرة عمران بن شاهين الذي كان يسمى بـ (أبو العريان).. حتى قمعه معز الدولة البويهى سنة (349هـ/964م) فأصبحت ضياعه القريبة من بغداد وضياع في البصرة والبطائح بسواد العراق تابعة إلى البويهى معز الدولة⁽⁶²⁾. من كل ما سبق نفهم أن سياسة البويهيين كانت تقتضي إقطاع قطائع للأمراء، والقادة والجند الديالمة، والأثراك، خاصة في الضياع السلطانية التي كانت تابع لسلطة الخلافة، حيث منحت "ضياعاً" أو "إقطاعيات" حول بغداد وعند قناة نهر الخالص، الضياع الفراتية على ضفاف الفرات إلى القادة والجند الأثراك وبالتالي نفهم ما هية مصير الضياع السلطانية في بلاد الخلافة العباسية.

ثانياً: ترابط معنى الإقطاع بضياع الضياع السلطانية:

إن تركيبة الجيش البويهى كانت تضم الأثراك والديالمة والراجلة، وكان هؤلاء (القادة الأثراك) والديالمة، وقد حصلوا على ضياع خاصة بهم على شكل قرى تسمى (قرى الأميرية) والتي أصبحت بشكل تدريجي تشير إلى نشوء إقطاع العطاء⁽⁶³⁾.

ولسوء الحظ ليس من الواضح حجمه وقيمة ذلك الإقطاع فهؤلاء القادة الأثراك كانوا في العراق، كما منحوا إقطاعيات في إيران، على سبيل المثال منح القادة الديالمة إعطائيات قدرت (200.000-300.000 درهم)، وقد منحوا "ضياعاً" كما إقطاعيات في الري والجبل وخوزستان⁽⁶⁴⁾.

ويرى كلود كاهن أن "معدل العطاء" للأمراء الديالمة والأثراك أبان التسلط البويهى، كان في ضياع الري والجبل حتى أطلق عليهم اسم "أمراء الإقطاع" أو "أمراء الضياع"⁽⁶⁵⁾.

وبعد سنة (375هـ/986م)، أصبح بإمكاننا تحديد الإقطاع الممنوح إلى الجند الديالمة في مصادرنا التاريخية⁽⁶⁶⁾. وكان هؤلاء الجند قد تمسكو بضياعهم الممنوحة لهم بسبب ازدياد سلطة وإقطاعيات "ضياع" سابور بن أردشير وزير بهاء الدولة البويهى⁽⁶⁷⁾.



وفي سنة (376هـ/996م) منح (500) إقطاعي من الديالمة و(300) من الأكراد، تملكوا ضياعا مختلفة على شكل إقطاعيات كجزء من العطاء السنوي الممنوح لهم والذي قدره وقتذاك بـ(100 ألف) دينار⁽⁶⁸⁾. هذه الإشارات تثبت إن العطاء لم يدفع للجند على شكل مبالغ، وإنما على شكل ضياع- "إقطاعيات" وفي هذا الصدد يقدر "الدوري" مقدار متوسط المعيشة كان حوالي (360) دينار في السنة في القرن العاشر الميلادي⁽⁶⁹⁾.

وهناك أمثلة كثيرة توضح إجراءات بويهية -إقطاعيه- لضياع سلطانية جرت في سنة (345هـ/956م) حيث منح معز الدولة البويهي "ضياع" كإقطاعيات إلى الأتراك في واسط والبصرة، ومنح الخارج عن سلطنة رازبهان في الاحواز فرصة الدخول الى سلطته مقابل منحه ضياع في الاحواز من الضياع السلطانية⁽⁷⁰⁾. ويعطينا مسكويه أمثلة أخرى لقطاع الأتراك، وهي في واقع الأمر ضياع سلطانية⁽⁷¹⁾، ثم منح بختيار ضياعا لكبار ضباط الديالمة، وضياعاً خاصة للقائد التركي "سبكتكين"⁽⁷²⁾.

وفي سنة (388هـ/998م) صودرت ضياعا من الديالمة من قبل السلطة البويهية، ومنحتها الى الأتراك بسبب ولاء الأخيرين لها، وتناقص ولاء الديالمة للبويهيين⁽⁷³⁾. ويظهر تلك السياسة كانت رد فعل للتنافس بين قوتين مهمتين في الجيش البويهي وهي الأتراك والديالمة، وإن بداية المشكلة ظهرت للتنافس بين الاثنين للتكالب والاستلاب للضياع السلطانية في العراق⁽⁷⁴⁾. وكان معز الدولة البويهي قد وضع لابنه بختيار ذلك الخطر المتعلق بالديالمة، بأنه يعتمد على الأتراك لقمع الديالمة في حالة ثورتهم ضد السلطنة البويهي⁽⁷⁵⁾. وقد تزايدت مكانة الأتراك لدى البويهيين في مطلع القرن الحادي عشر الميلادي⁽⁷⁶⁾.

ويظهر إن البويهيين أناطوا مهمة جمع الضرائب إلى جندهم بسبب عدم قدرتهم على دفع الاعطيات، عوضا عن رواتبهم فلذلك منحوا "إقطاع استغلالاً" وبهذا الشأن لدينا أمثلة عديدة :

- (1) في سنة (335هـ/946م) منح معز الدولة "إقطاعيات" ضياع من الضياع السلطانية لابن شيرزاد كان يريد تلك الضيعة (40.000) درهم⁽⁷⁷⁾.
- (2) ولما كان أبو القاسم البريدي خارجا عن سلطة البويهيين ثم طلب الأمان من معز الدولة في سنة (337هـ/948م) منح البريدي إقطاعا لضيعة لنهر الملك، كان يريداه السنوي (120.000) درهم⁽⁷⁸⁾.
- (3) منح معز الدولة في سنة (349هـ/960م) ضياعا في البطائح بعد قمع ثورة الطبائح إلى أحمد بن شاهين كان تلك الضياع (الطبايح) حوالي (200.000) درهم⁽⁷⁹⁾.



- (4) قام عضد الدولة في سنة (368هـ/978م) بمنح إقطاعا في الضياع السلطانية في الجزيرة الفراتية والموصل, إلى الأمير الحمداني أبو تغلب شرط ان يخضع الأخير لسلطة الأمير البويهبي لكن الأمير الحمداني رفض ذلك⁽⁸⁰⁾.
- (5) منح معز الدولة ضياعا كإقطاعيات في واسط سنه (375هـ/985م) الى اثنين من القرامطة هما اسحاق وجعفر الذين استولوا على الكوفة⁽⁸¹⁾.
- (6) في سنة (380هـ/990م) منح بهاء الدولة ابو عبدالله الحسيني ضيعة قرب بغداد⁽⁸²⁾.
- (7) قام بهاء الدولة في سنة (395هـ/1004م) بعقد صلح مع أبو العباس بن ألواسلي, كون الأخير حاكما للبطائح ووسع إقطاعياته "ضياعه" هناك⁽⁸³⁾.
- (8) في سنة (411هـ/1020م) يعيد قمع ثورة ابوشاهين في واسط, فان مشرف الدولة عمل حلقا مع ديالمتة, ومنحهم إقطاعيات كضياع في واسط⁽⁸⁴⁾.
- فاللامثلة من (1)-(6) يشيران الى منح ضياع كإقطاعيات خارج العراق اما الامثلة (2)-(4) و(5) و(7) تشير الى منح إقطاعيات من الضياع السلطانية في البطائح والبصرة, بينما الامثلة (3) و(8) يشيران إلى تزايد قوة الجند المتزايدة.

ثالثاً: تنظيم الضياع السلطانية الممنوحة على شكل إقطاعيات وحكمها.

ذكر مسكويه ان معز الدولة منح العديد من الإقطاعيات في الضياع السلطانية في السواد, كانت تلك الإقطاعيات تشكل موردا مهما لبيت المال إلا ان الموارد أخرجها منها قلت على اثر انخفاض الأسعار⁽⁸⁵⁾.

وإثنا صراع معز الدولة مع ناصر الدولة, أثناء خروجه من بغداد على مدى الشهور الثلاثة منح إقطاعيات, حيث منحت أراضي كبيرة من الضياع السلطانية, بشرط ان تقدر الموارد السنوية وترسل إلى السلطنة⁽⁸⁶⁾.

وطبقا لمل ذكره ابن الأثير (ت 630هـ) في كتابة (الكامل في التاريخ), فإن من كان قد منح "إقطاعياته" أي "ضيعة" أرادوا زيادة الموارد المالية مع ازدهار للقرى الزراعية وكان معظم هؤلاء من فئة القادة البويهيين⁽⁸⁷⁾.

وبهذا الصدد يذكر مسكويه ان الكثير من اخذ إقطاعياتهم من الجند, الفئة الدنيا ارجعوا إلى إقطاعياتهم اي إلى ضياعهم بهدف تحقيق فائده مادية كبرى لكنهم لم يحققوا ذلك⁽⁸⁸⁾.

ويظهر ذلك ان النظام الإقطاعي كانت تحت مسؤولية واشراف جامع الغربية أي عامل او الضامن⁽⁸⁹⁾.

لكن بعد منحت القرى والضياع الى مقطعين أصبح المقطع هو الذي يجبي الغربية عوضا عن مرتبة الغير ممنوع منها من قبل الدولة⁽⁹⁰⁾.



ويظهر ان الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية في العصر البويهي مرت بحالة من "التقسيط" لتقسيط مؤقت لمن لا يستطيع ان يدفع ما عليه من ضرائب. على سبيل المثال، كان ابن شيرزاد مسجلاً لدى الأمير الاعظم ترك قسماً بالنسبة لجامع الضريبة بسبب الصعوبات المالية كان ذلك سنة (334هـ/945م) ⁽⁹¹⁾.

وقد عانى مسجلي الضرائب منذ عام (417هـ/1026م) من دخول ضياع أي إقطاعيات الجند

لكي ينشئ لهم تقدير الضرائب خاصة في البصرة وواسط والاحواز ⁽⁹²⁾. وبالتالي تعرضت الخزينة الى خسارة بسبب عدم القدرة على تسجيل الضرائب واستيفائها ⁽⁹³⁾.

ويبدو ان المقطعين اداروا إقطاعياتهم من قبل غلمانهم ووكلائهم الذين لم يحسب ما بأيديهم من المنتجات الزراعية ⁽⁹⁴⁾.

وطبقاً لذلك فان الغلمان الغير ماهرين او وكلاء المقطعين جائوا ليدبروا الإقطاعيات محل العمال ⁽⁹⁵⁾.

وكان الغلمان الاتراك في عصر التسلط البويهي اداروا "اراضي الضياع" قبل ذلك العصر ولكن باشراف موظفين ماليين ماهرين، وبمرور الزمن اداروا هؤلاء الغلمان تلك الإقطاعيات والمصادر، تسمى هؤلاء الاشخاص باسماء مختلفة منهم (الاصحاب) و(الحشم) و(الحاشية) ⁽⁹⁶⁾ وخبر مثال على ذلك كان سبكتكين احد القادة الاتراك في العصر البويهي، وقد اوكل الى غلمانه الأتراك ادارة إقطاعياته في البصرة، وقبضوا على وكيله هناك، كان هذا سنة (363هـ/974م) ⁽⁹⁷⁾.

وفي سنة (443هـ/1051م) كان الحاكم ابو الفتح قد اوكل حاشيته من الاتراك بادارة إقطاعياته في البصرة ⁽⁹⁸⁾.

ويظهر ان هؤلاء الوكلاء كانوا معتادين ليكونو وكلاء لاصحاب الضياع او الإقطاعيات منذ بدايه العصور العباسية ⁽⁹⁹⁾. لذلك ما ذكره عن الغلمان الذين كانوا وكلاء لأصحاب الإقطاعيات "الضياع" طليعة الجيش البويهي ⁽¹⁰⁰⁾. ولنا ان نفتبس امثله تشير الى عمل الغلمان في ادارة الإقطاعيات:

(1) ابو هاشم علي القمي، كان كاتباً لدى رازبهان بن رنده ⁽¹⁰¹⁾. وكان جده اميراً للديالمة وكان مديراً لإقطاعيه- ضيعة راز بهان في السواد، في الوقت الذي كان فيه وكلاً الى معز الدولة البويهي ⁽¹⁰²⁾.

(2) كذلك كان ابو الهاشم القمي كاتباً عند ابي المنصور المرارواه مملوك معز الدولة، وكان ابو المنصور غالباً ما يشكو قلة إقطاعيات- ضيعة- الى الوزير ابو الفضل الشيرازي ⁽¹⁰³⁾.

(3) كان ابو العراقل الطهراني كاتباً لدى النيرجاسي احد كبرا الضباط الدياله، وكان قبله أبو عبيد الله ورئيس ديوان الاحواز ⁽¹⁰⁴⁾.

رابعاً: الضياع السلطانية ومفهوم الحماية الخاصة :

ظهر في العصر البويهي ملاك ضياع صغيرة في القرى، وهي تختلف عن الضياع الخاصة بالنسبة للموظفين الجند، فعلى سبيل المثال كان احد الملاك للضياع الصغيرة في النهروان قرب بغداد، فرض على أرضه (22 جريب) وبعد إعادة مسح أرضه فكان إيرادها 22 جريب و قفيز واحد⁽¹⁰⁵⁾.

وفي مطلع القرن العاشر كان ملاك الضياع الخاصة والمزارعون في ديار ربعة، وقد شكوا من "العامل" إلى الخليفة العباسي، كان ذلك العامل يجبي (4/1) له في حين إن حق الشرع هو (10/1) أي العشور في المقاطعات التابعة للضياع الخاصة⁽¹⁰⁶⁾. وسرعان ما غادر ملاك الضياع الإقطاعيين الصغار قرارهم، وبهذا الصدد يذكر مسكويه حوادث سنة (348هـ/956م) حين تمكن الأتراك من تحطيم الأملاك الخاصة وحمايتهم من قبل ملجأين⁽¹⁰⁷⁾.

وهذا يوضح بجلاء أن "التسليم" يعني "الالغاء" ذلك أن المقطعين حموا الملاك الصغار بمقابل الالغاء، أي الالغاء بعض الأراضي لهم، حيث يرو أن عضد الدولة البويهي سمح لألغاء بعض الإقطاعيات الصغار أي الضياع الصغيرة إلى الضياع الكبيرة، التي يمتلكها ابن كودويه والشاه راكويه العدوي⁽¹⁰⁸⁾.

ويرى صاحب كتاب المنتظم أن الكثير من المقطعين حكموا الفلاحين بالقوة، إذ هناك العديد من الناس طلبو الحماية من الملاك الكبار، كما حصل في حالة الالغاء لصاحب البطائح⁽¹⁰⁹⁾.

وقيل ذلك أن نتيجة فقدان سيطرة الحكومة الإدارية على الاقاليم والمقاطعات والضياع التي كانت تحكم القادة الديالمة (وجوه خواص الديالمة) الذي كانوا مقيمين في ضياعهم الخاصة الطعمة⁽¹¹⁰⁾.

ويبدو أن من القادة الأتراك الذين امتلكوا ضياعاً في واسط والبصرة والاحواز كانوا يدفعون (10) دراهم لغلمانهم و (20) درهم للنقيب الضباط⁽¹¹¹⁾.

وفي سنة (345هـ/956م) قرر معز الدولة البويهي اقضاء الديالمة ومنح قاداته الأتراك كأقطاع (شبيب) في واسط والبصرة والاحواز⁽¹¹²⁾.

ويظهر أن هذا الاقطاع لشبيب هو سبب عجز الدولة على منح رواتب إلى الجند، في سنة (347هـ/958م) ازاد معز الدولة الاقطاعات لجنده الأتراك بسبب عدم استطاعة الدولة دفع رواتب اضافية لهم، ومكافئة لهم على ولأهم له⁽¹¹³⁾.

ولهذا فإن الجند الأتراك بقوا في ضياع: الشيب "لزيادة فائدتهم، وعملوا على فرض مفهوم الحماية على الطرق التجارية المارة عبر ضياعهم بحيث فرضوا على التجار ضرائب

جديدة، وهي ضرائب حق الحماية كون تلك التجارات، تمر عبر ضياعهم الخاصة⁽¹¹⁴⁾.



ولربما نحن نحمل الجند الأتراك مسؤولية حماية التجار في الأقاليم , وهذا يعني ان الجند اصبح لهم الحق في الحماية الشخصية حتى لتجارة انفسهم , وبالتالي نفهم سلطة قوة الجند الاتراك حتى على الاقطاعات الصغيرة , وبالتالي حصول نظام الإلجاء .

خامساً: الضياع السلطانية في ظل الصراع بين الوالي والمقطع.

في سنة (336هـ/947م) اكتسح البريدي البصرة من معز الدولة , وشكل اقليم حماية لسعد بن عبد الرحمن⁽¹¹⁵⁾. عند ذاك كان بختيار علي بن الحسين متولي البصرة , وضامناً لها أي مقطعاً لها⁽¹¹⁶⁾. ومن جانب آخر , كان ابن البقيا ضامناً في تكريت عند ذاك قدم الوزير بختيار سنة (361هـ/972م) فنازعه في ضياعه⁽¹¹⁷⁾. وكانت ضياع واسط ضمن ملكية ابو قري " الذي اصبح ضامناً للاقليم منذ عام (359هـ/970م) واصبح ذات ثروة عظيمة⁽¹¹⁸⁾. واخذ يتجاهل اخذ الضرائب لخزينة الدولة⁽¹¹⁹⁾.

والحال يصدق على ضياع مقاطعات البصرة , والاحوز اللتان كانتا تحت حكم الجند الاتراك⁽¹²⁰⁾. لذلك فإن ضريبة " الضامن " اصبحت نادرة الدفع , وفيما يتعلق بضريبة الحقل , كانت تدفع الى الوالي نفسه , والتي زادت تدريجياً⁽¹²¹⁾. وطبقاً ما ذكره الصابي لروايه مؤرخة (390هـ-/1000م) فان ابوطاهر اصبح والياً على (بادوريا) ومقطعاً لها , وجامع ضريبة من المقطعين والفلاحين معاً⁽¹²²⁾.

وكان عمران بن شاهين قد ضمن الحماية على ضياع البطائح سنة (338هـ/949م-373هـ/983م) حيث امتاك سلطة مؤقتة كونه مالكا للضياع او الإقطاع هناك⁽¹²³⁾.

ويبدو ان وضيفة الوالي هي انعكاس المقطعين للضياع الذين مارسو حقهم في الحماية عن الفلاحين والتجار معاً , ولنا في ذلك بعض الامثلة :-

(1) في سنة (372هـ/982م) كان أبو علي الحسن الرعوي قد قتل في نصيبين فضلاً عن كونه والياً لهذا الإقليم وكان متمكناً وعاملاً هناك⁽¹²⁴⁾.

(2) كان المقلد بن مصعب قد ضمن الحماية على منطقته غربي الفرات ومنع ايضاً الموصل والكوفة وقصر ابن هبيرة كأقطاع له سنة (386هـ/996م)⁽¹²⁵⁾.

(3) في سنة (441هـ/1049م-1050م) منح الملك الرحيم المزيد من الحماية لآل مزيد على نهر

الصله , فاصتدمت مع المقطعين الأتراك في واسط , وكانت نتيجة ذلك انه استولى على ضياعهم⁽¹²⁶⁾.

وعلى كل حال من الامثلة السابقة نتستطيع ان نتستنتج بأن المقطعين عدواً كموظفين بالنسبة للولاة , كاستثمار حقوقهم في ضياعهم المحمية الخاصة , والتي كانت تقوم على مبدأ المنفعة , أي منفعتهم الخاصة , وسرعان ماورث السلاجقة الحكام التالين للعراق ذلك النظام الإقطاعي البويهى.

(التحليل والاستنتاج)

اثناء دراستنا للبحث الموسم ((ضياع الضياع السلطانية)) توصل البحث الى ما يلي:-

(1) مما تقدم نفهم ان التدهور في الضياع السلطانية , جاء نتيجة للازمات الماليه التي حلت بالخلافة العباسية , قبيل التغلب البويهى , وبالتالي بعد التسلط البويهى , فان مساحات واسعة من الضياع السلطانية ابتلعت من قبل معز الدولة البويهى وامراءه وقواده الديالمة , وبمرور الزمن

ضاعت تلك الضياع السلطانية.

(2) ان الضياع السلطانية هي ضياع كانت تابعة للخلافة العباسية , ورغم اتساعها لتشمل مناطق واسعة من العراق والمغرب وايران , الا أن اغلبها التابعة للخلافة كان في اراضي السواد.

(3) كانت الضياع السلطانية احد اكبر موارد بيت المال الخاص وبيت المال العام , لذلك استحدثت دواوين لادارتها وتعين احد الرجال لادارة دفعة شؤونها.

(4) استولى البويهيون على تلك الضياع أي الضياع السلطانية لذلك سرعان ما اقتطعوا لانفسهم ضياعاً خاصة , بعد ان جردوا الخلافة العباسية من تلك الضياع , مقابل ارض صغير للخليفة .

(5) اقترنت عمليه منح الإقطاعيات من قبل السلطنة البويهية لقاداتها من الديالمة او الأتراك أو الصغار من الغلمان الأتراك , ضمن مفهوم ضياع الضياع السلطانية , حيث صادرت واصبحت بمرور الزمن غير خاضعة حتى لسلطنة السلطان البويهى نفسه .

(6) إن الإدارة الإقطاعية البويهية للضياع , كانت تقدم على منح القادة الكبار من الأتراك ضياع واسعة , أدت بالمحصلة النهائية إلى استلاب هؤلاء على اقطاعيات صغيرة , ضمن مفهوم "الحماية" او الإلجاء الذي منع وصول إيراداتها المالية لخزينة الدولة .

(7) ان تعاضد دور الملاك الكبار من الإقطاعيين العسكريين من الأتراك , خلف حاله من الاضطراب الإداري بين الوالي البويهى وبين المقطع , فتضاربة مصالح الاثنين لذلك ظهرت الفوضى الإدارية البويهية , مما قوى من مكانه المقطع للضياع حتى في نهاية العصر البويهى .

الهوامش:

(1) الجهشيارى (ت331هـ/943م) الوزراء والكتاب, ص90

(2) اليعقوبى (ت284او292هـ) احمد بن جعفر بن وهب , تاريخ اليعقوبى , المكتبة المرتضوية

- (النجف 1358هـ) ج2، ص169.
- (3) قدامة بن جعفر (ت337هـ/948م) الخراج وصناعة ألكتابه، تحقيق: محمد حسين الزبيدي، ط2، (بغداد 1968م)، ص241.
- (4) (الالقاء: ان يلجا الضعيف ضيعته للقوي ليحميها)، (الخوارزمي (ت بعد232هـ/847م) ابو عبدالله محمد بن الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تحقيق: فان فلوطن، طبعة (لیدن، 1895م) ص41.
- (5) مسكويه (ت421هـ/1030م) تجارب الأمم، تحقيق امدرؤز، ط2 (القاهرة 1332هـ/1914م) ط1 ص60.
- (6) مسكويه، تجارب الامم، ج1، ص ص60 - 61، كذلك ينظر: ابن الاثير (ت630هـ) عز الدين ابو الكرم، الكامل في التاريخ، دار صادر، (بيروت 1967م) ج8، ص43.
- (7) قدامة الخراج، ص241.
- (8) مسكويه، تجارب، ج1، ص405.
- (9) مسكويه، تجارب، ج1، ص60.
- (10) مسكويه، تجارب، ج1، ص240.
- (11) مسكويه، تجارب، ج1، ص ص59، 245 كذلك ينظر:
- الصابي (ت448هـ/1056م) ابو الحسن هلال الصابي، رسوم دار الخلافة، تحقيق: معروف عواد، (بغداد، 1964م) ص39، كذلك ينظر: زيدان جرجي، تاريخ المتمدن الإسلامي، ط1، (بيروت لا ت) ج2، ص128.
- (12) مسكويه تجارب الامم، ج1، ص59، كذلك: الصابي، رسوم، ص39.
- (13) مسكويه، تجارب، ج1، ص59، ويعتقد زيدان ان املاك دار الخلافة فقط، ج2، ص128.
- (14) هي الضياع التي تقع على صفاق الفرات، مسكويه، تجارب، ج1، ص245.
- (15) مسكويه، تجارب، ج1، ص245.
- (16) مسكويه، تجارب، ج1، ص240.
- (17) زيدان، تاريخ التمدن الاسلامي، ج2، ص115.
- (18) زيدان، تاريخ التمدن الاسلامي، ج1، ص116.
- (19) زيدان، تاريخ التمدن الاسلامي، ج2، ص116.
- (20) زيدان، تاريخ التمدن الاسلامي، ج3، ص115.
- (21) زيدان، تاريخ التمدن الاسلامي، ج2، ص116.
- (22) فون كريم، ص27، نقلا عن: الدوري عبدالعزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط3، الدراسات العربية، (بيروت، 1995م)، ص218.
- (23) (ابن حوقل) ت بعد 367هـ/977م) المسالك والممالك، باعتناء: جي كرامرز، المكتبة الجغرافية العربية (لیدن، 1938م)، ص ص238، 247/239، ص219، 217، 214.
- (24) المقدسي احمد بن عبد الرزاق، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم نشره دي غويه المكتبة الجغرافية، (لیدن 1877م) ص133-134.
- (25) فون كريم، ص31، نقلا عن: /الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص45.
- (26) التنوخي (ت384هـ/994م) ابو علي محسن نشوار المحاضرة واخبار المذاكرة، ط1، بيروت (1973م) ج2، ص142.
- (27) فون كريم، ص80، نقلا عن: الدوري تاريخ العراق الاقتصادي، ص45.
- (28) فون كريم، ص45.
- (29) الصابي، ابو الحسن هلال، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، (القاهرة 1958م).

- (30) الطبري (ت310هـ) محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك تحقيق: ابو الفضل ابراهيم، (القاهرة 1967م).
- (31) الصابي، الوزراء، ص140.
- (32) مسكويه، تجارب، ج1، ص152.
- (33) مسكويه، تجارب، ج1، ص143.
- (34) ينظر: التتوي، نشوار، ج1، ص102.
- (35) الدجيلي، خوله شاكر، بيت المال نشأته وتطوره، رساله ماجستير، مطبوعه بالاله الكاتبة، كليه الاداب، قسم التاريخ، بغداد (1974م) ص181.
- (36) مسكويه، تجارب الامم، ج1، ص200.
- (37) مسكويه، تجارب، ج1، ص240.
- (38) الصابي، الوزراء، ص151.
- (39) مسكويه، تجارب، ج1، ص240.
- (40) مسكويه، تجارب، ج1، ص59-61.
- (41) مسكويه، تجارب، ج1، ص60.
- (42) مسكويه، تجارب، ج1، ص245.
- (43) مسكويه، تجارب، ج1، ص260.
- (44) مسكويه، تجارب، ج1، ص295.
- (45) مسكويه، تجارب، ج1، ص96.
- (46) مسكويه، تجارب، ج1، ص96.
- (47) Beker, C, A, G, Islamic studies, (Libzk, 1924), Vol, I, p. 10.
- (48) كلود كاهن، طبيعة بيئة الاقطاع، مجله الدراسات الشرقية، مج8، ص953.
- (49) الدوري عبد العزيز، اصول الاقطاع في الاسلام مجلة (البعث لسنة 1969م) مج22، ص17.
- (50) الدوري، عبد العزيز نشأة الإقطاع في المجتمع الإسلامي، (مقالة في المجمع العلمي العراقي، 1970م) مج20، ص21.
- (51) التتوي، ابو علي المحسن، الفرج بعد الشدة جزاءان (القاهرة، 1955م) ج1، ص105.
- (52) مسكويه، تجارب، ج2، ص96.
- (53) مسكويه، تجارب، ج2، ص99.
- (54) الحمداني محمد، تكملة تاريخ الطبري، تحقيق كينان (بيروت، 1958م) ص152.
- (55) ينظر، الحمداني، التكملة، ص152.
- (56) الحمداني، التكملة، ص203.
- (57) دائرة المعارف الاسلامية، طبعة دار المعارف: أسى. في (الضيعة) مج4، ص141، كذلك، الدوري، تاريخ العراق، ص23-26.
- (58) الحمداني، التكملة، ص73، 75، 92، كذلك الدوري، تاريخ العراق، ص27.
- (59) الحمداني، التكملة، ص92.
- (60) البوزنجاني، ابو الوفا محمد، كتاب المنازل السبع (عمان، 1971م)، ص322.
- (61) مسكويه، تجارب، ج2، ص88.
- (62) مسكويه، تجارب، ج2، ص181.
- (63) ابن الاثير، الكامل، ج9، ص456.



- (64) ابو شجاع الرذوار، ذيل كاتب، تجارب الأمم، تحقيق: امد روز، (القاهرة، 1916م) ص 165-166.
- (65) كلود كاهن، طبيعة بيئته الاقطاع، ج 8، 983.
- (66) ابو شجاع، ذيل كتاب التجارب، ص 137.
- (67) ابو شجاع، ذيل كتاب التجارب، ص 294-295.
- (68) ابو شجاع، ذيل كتاب التجارب، ص 295.
- (69) الدوري، تاريخ العراق ص 258-259.
- (70) مسكويه، تجارب، ج 2، ص 166.
- (71) مسكويه، تجارب، ج 2، ص 199-100.
- (72) مسكويه، تجارب، ج 2، ص 234-235.
- (73) ابو شجاع، ذيل كتاب التجارب، ص 312-320.
- (74) ابن الاثير، الكامل، ج 9، ص 634-635.
- (75) مسكويه، تجارب، ج 2، ص 234.
- (76) ابن الجوزي، (ت 597هـ/ 1200م)، ابو الفرج، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، حيدر آباد (الهند/ 1357هـ) ج 9، ص 60.
- (77) مسكويه، تجارب، ج 2، ص 110-111.
- (78) مسكويه، تجارب، ج 2، ص 115.
- (79) مسكويه، تجارب، ج 2، ص 181.
- (80) مسكويه، تجارب، ج 2، ص 391.
- (81) ابن الجوزي، المنتظم، ج 6، ص 126.
- (82) ابو شجاع، ذيل كتاب التجارب، ص 184-185.
- (83) ابن الجوزي، المنتظم، ج 9، ص 300-301.
- (84) ابن الجوزي، المنتظم، ج 9، ص 300-301.
- (85) مسكويه، تجارب، ج 2، ص 97.
- (86) مسكويه، تجارب، ج 2، ص 97-98.
- (87) ابن الاثير، الكامل، ج 1، ص 456.
- (88) مسكويه، تجارب، ج 2، ص 97.
- (89) مسكويه، تجارب، ج 1، ص 415.
- (90) مسكويه، تجارب، ج 2، ص 98.
- (91) ابن الاثير، الكامل، ج 10، ص 448-449.
- (92) مسكويه، تجارب، ج 2، ص 175-176.
- (93) كلود كاهن، بيئته الاقطاع، ص 33.
- (94) مسكويه، تجارب، ج 2، ص 97-98.
- (95) الخطيب البغدادي، (ت 463هـ)، تاريخ بغداد، ط 1، (القاهرة 1931) ج 3، ص 346.
- (96) التوحي، الفرج بعد الشدة، ص 231-240.
- (97) الحمداني، تكمله تاريخ الطبري، ص 214.
- (98) ناصر خسرو، ابو معن، سفرنامه، ط 1، (برلين 1340هـ) ص 129.
- (99) ينظر الامثلة، البغدادي، تاريخ بغداد، ج 6، ص 334-335.
- (100) البغدادي، تاريخ بغداد، ج 6، ص 335.

- (101) الصابي, غرس النعمة محمد, الهفوات النادرة, ط1, (دمشق 1967م), ص271 .
- (102) الصابي, غرس النعمة, ص298 .
- (103) الصابي, غرس النعمة, ص224 .
- (104) الصابي, غرس النعمة, ص225 .
- (105) مسكويه, تجارب, ج1, ص29-30 .
- (106) الصابي, تحفه الامراء, ص363.
- (107) مسكويه, تجارب الامم, ج2, ص175 .
- (108) ابو شجاع, ذيل كتاب التجارب, ص47-48 .
- (109) ابن الجوزي, المنتظم, ج7, ص290-291.
- (110) مسكويه, تجارب, ج2, ص38.
- (111) مسكويه, تجارب, ج2, ص174-314 .
- (112) مسكويه, تجارب, ج2, ص173-174.
- (113) مسكويه, تجارب, ج2, ص174.
- (114) مسكويه, تجارب, ج2, ص174 .
- (115) التتوخي, نشوار, ج3, ص250 .
- (116) مسكويه, تجارب, ج2, ص322 .
- (117) مسكويه, تجارب, ج2, ص260.
- (118) مسكويه, تجارب, ج2, ص260-261.
- (119) مسكويه, تجارب, ج2, ص267.
- (120) ابو شجاع, ذيل كتاب التجارب, ص83, 254.
- (121) ابو شجاع, ذيل كتاب التجارب, ص283-284, 293.
- (122) الصابي, ابو الحسن هلال, تاريخ هلال الصابي, تحقيق: احديروز, (القاهرة 1919م), ص262
- (123) ابن الجوزي, المنتظم, ج9, ص70-71 .
- (124) ابو شجاع, ذيل كتاب التجارب, ص83 .
- (125) ابو شجاع, ذيل تجارب الامم, 84 .
- (126) ابن الأثير, الكامل, ج11, ص55 .